قرار محكمة النقض

رقم 9/75

الصادر بتاريخ 13 يناير 2021

في الملف الجنائي رقم 2020/9/6/7943

طعن بالنقض – التنازل عنه – أثره.

البيّن أن الطرف الطاعن تقدم بتنازل عن طلب النقض، وبالتالي فهو تنازل صحيح لوقوعه داخل الاجل القانوني ووفق الإجراءات المتطلبة قانونا مما يتعين تسجيله.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المسمى (ه.ب)، بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة دفاعه أمام كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ تاسع أبريل 2018، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ ثالث أبريل 2018 في القضية ذات العدد 2018/301، القاضي مبدئيا بتأييد القرار المستأنف المحكوم عليه بمقتضاه من أجل جناية السرقة المقترنة بأكثر من ظرف تشديد بسنتين حبسا نافذا في حدود سنة ونصف وموقوف التنفيذ في الباقي، مع تعديله بجعل العقوبة الحبسية المحكوم بها عليه نافذة في حدود ستة أشهر وموقوفة التنفيذ في الباقي.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

إن محكمة النقض/

بعد أن تلا السيد المستشار المصطفى العضراوي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد محمد الحيمر المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

بناء على المادة 544 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إن الطاعن بعدما كان قد صرح بتاريخ تاسع أبريل 2018 بطلب النقض المشار إليه أعلاه، أعقبه بكتاب بواسطة دفاعه الأستاذ (م.م) المحامي بهيئة مراكش بتاريخ 11 أبريل 2018، أدلى به أمام كتابة الضبط بنفس المحكمة تنازل بمقتضاه عن طلب النقض.

وحيث إن هذا التنازل قدم داخل الأجل ووفق الإجراءات المتطلبة قانونا فهو مقبول ويتعين تسجيله.

من أجله

صرحت بتسجل التنازل عن طلب النقض المرفوع من المسمى (ه.ب) ضد القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ ثالث أبريل 2018 في القضية عدد 2018/301، وبأنه لا داعي لاستيفاء الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد زهران رئيس غرفة **رئيسا** والمستشارين: المصطفى العضراوي **مقررا** واحمد المثني والحسين افقيهي وعبد الواحد الراوي وبمحضر **المحامي العام** السيد محمد الحيمر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة **كاتب الضبط** منير العفاط.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض